العدد الثالث، السنة الثانية، يوليو 1997.

المحتويات

– افتتاحية العدد : قراءة الرموز والإشارات رئيس التحرير	7
– الجامعة العربية ومستقبل الوطن العربى د. رغيد الصلح	11
– مفهوم الصراع – دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع د. منير محمود بدوى	35
– الاقتصاد الخفى في الدول النامية : اتجاهات وتوقعات د. عمر عبد الحى صالح البيلى	81
– قانون تشجيع الاستثمار (قانون رقم 16 لسنة 59) والمناخ الاستثمارى في الأردن د. صالح الخصاونة	127
– التسلح والأمن القومى العربى د. غازى صالح نهار	151
– أيديولوجية العنف السياسى : تحليل مضمون الخطاب الجهادى والرد عليه (مرجعية الأفكار) د. حسن بكر أحمد	173
– إعادة كتاب تاريخ الصحافة المصرية د. نعمات أحمد عثمان	223
– اتجاهات الطلبة نحو تدريس اللغة الاسبانية د. خميس جميل الزبيدى	287

افتتاحية العدد : قراءات الرموز والإشارات !!

يخطئ من يظن أن عالماً جديداً قد استقر نهائياً على قواعد معروفة أو صيغة محددة، عالماً يحكمه قطب واحد أو قطبان أو أقطاب متعددة. ومازالت التحليلات القائلة بأن مخاض الأحداث مفضٍ لا محالة على نظام عالمى وحيد القطب تقوده دولة كبرى واحدة، تصدر عن نزعة متحيزة إلى مصالح هذه الدولة الوحيدة أو عن مفكرين ومراكز أبحاث تقع قريباً من دوائر صنع القرار والسياسات وتعبر عنها كما صاغتها أفكار، فوكوياما في "نهاية التاريخ" أو هنتجتون في "صراع الحضارات". وبالمقابل فإن التحليلات القائلة بأن حركة أخرى تسير في الاتجاه المضاد وتبشر بنظام عالمى متعدد الأقطاب وعلاقات دولية أكثر ديمقراطية، ما زالت هى الأخرى لا تعدو أن تكون تعبيراً عن روح المقاومة لنزعة الهيمنة وسيادة منطلق القوة الغاشمة الوحيدة التى لا راد لما تريد. والرأيان يصدران عن قراءة للرموز والإشارات والدلالات التى توحى بها الأحداث والأحداث المضادة. وصحة هذا الرأى أو نقيضه يتوقف في النهاية على صحة القراءة ورجاحة التأويل.

والقراءة الصحيحة وفض الأختام عن الرموز والإشارات التى ترسل بها الأحداث مهمة دونها غيوم كثيفة تفرضها "حالة السيولة" التى تتحرك فيها التناقضات الدولية. وهى حالة تحتاج على وقت – قد لا يطول – حتى يصفو الفضاء الدولى عن أوضاع مستقرة، وتستبين ملامح النظام العالمى الجديد قيد الولادة، وتسهل قراءة الأحداث واستخلاص الأحكام. لكن ذلك لا ينفى أن نحاول وأن نقرأ وأن نستخلص. وما يهمنا في هذه القراءة موقفنا من هذا المخاض الذى لا ينبغى أن يكون الانتظار خارج "غرفة الولادة"، وموقعنا في هذا النظام – أياً يكون – الذى يجب أن يصير شاغلنا والهاجس الذى يحفز فينا تحديات البقاء والمقاومة ومغالبة التهميش والفناء وفقدان الاتجاه.

وقراءة المستقبل ليست نوعاً من الأمنيات التى يدغدغ بها قارئو الطالع أحلام البسطاء، ولكنها مهمة علمية لا تخلو – في بعض جوانبها – من التقاط الرموز والإشارات المتناثرة هنا وهناك، وإعادة ترتيبها وتشكيلها واستنطاقها بالحقائق والتوجهات.

وليس يخفى أن دلالات الأحداث وإشاراتها – بعد سنوات من اختفاء الاتحاد السوفيتى وهدوء الغبار الذى أثارته حرب الخليج الثانية – تشى بأن مياهاً كثيرة تتحرك في مجرى النهر، وتومئ على توجهات إقليمية وعالمية معارضة للهيمنة والانتهاك الصارخين للسيادة القومية للدول، والخرق الفاضح للاتفاقات والمواثيق الدولية، والرفض القاطع لمحاولات التهميش والانتقاص من استقلالية القرار الوطنى بدعاوى العولمة ووحدة السوق العالمية، وأحياناً تحت طلاء خادع من الشعارات البراقة كحقوق الإنسان والديمقراطية ووحدة الجنس البشرى، شعارات سرعان ما ينكشف وجهها القبيح عندما يخضع تطبيقها للانتقائية وازدواجية المعايير.

وتلوح في الأفق الوطنى إشارات دالة على توجه قومى رافض لمحاولات التهميش والانتقاص من الدور المصرى المحورى المسئول، عازم على تجاوز عثرات الماضى، جامح على الواقعية، تحدوه روح جديدة أخذت تدب في أوصال الطموحات القومية الكبرى كالسوق العربية

المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية وراب الصدع في النظام العربى، بعد أن ظن المرجون للمشاريع الإقليمية البديلة، أنها نسيت وتوارت وطويت صفحتها على غير رجعة. وهو توجه معزز بمناخ دولى تميل دفته لصالح قوى دولية وإقليمية جديدة لا تنفك تعلن – بين الحين والآخر – عن ضيقها بمعايير المحاسبة كالانتهاك الصريح لشركة "توتال" الفرنسية لقانون "داماتو" الجائر بحظر التعامل مع ليبيا وإيران باستثمارات في قطاع النفط تتجاوز 40 مليون دولار، وانفراط عقد التحالف الدولى الذى تشكل ضد العراق في حرب الخليج، وغياب الإجماع في قرار مجلس الأمن بشأن استخدام القوة وتوجيه ضربة عسكرية لإجباره على مزيد من الامتثال للجان التفتيش المكلفة بنزع أسلحته، واعتراض دول محورية على استمرار العقوبات المفروضة على الشعبين العربيين في ليبيا والعراق، ورفض نظم وطنية لمحاولات الضغط بالمعونة أو التلويح بأوراق اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية أو إنكاء جراحها الداخلية تأديباً لها على تمسكها باستقلالية قرارها الوطنى.

وفوق هذا وذاك لا يغيب عن لبيب تلك الإشارة الصادرة عن نجاح مصر في تجربة الإصلاح الاقتصادى "بشروط خاصة" وبأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، وبأعلى قدر من مقاومة الضغوط، بما في ذلك موقفها قاطع الدلالة لرفض الضغط لتخفيض قيمة عملتها الوطنية، وإصرارها – من موقف اجتماعى مسئول – على تدرج مراحل الإصلاح، وصيانة وتأمين حقوق العمالة في الصناعات التى تنسحب منها الدولة، والمضى قدماً نحو ولوج عصر المشروعات القومية العملاقة في جنوب الوادى وسيناء، مؤذنة بنهضة جديدة، قمينة بأن تغير تاريخ مصر وجغرافيتها في القرن الحادى والعشرين.

وهذه وغيرها إشارات ورموز موحية في دلالتها، متفائلة في قراءاتها، إيجابية في توجهاتها.